MAURITANIA

موريتانيا

بسم الله الرحمان الرحيم

خطاب

معالي وزير الشؤون الخارجية و التعاون للجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد: أحمد تكدي

أمام الدورة العادية الثامنة و الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في، 28 سبتمبر 2013

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the Islamic Republic of Mauritania to the United Nations
116 East 38th Street, New York, NY 10016
E-mail: mauritaniamission@gmail.com • Tel: 212-252-0113 • Fax: 212-252-0175

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على نبيه الكريم

السيد الرئيس؛
السيد الأمين العام؛
السادة المندوبون؛
أيتها السيدات والسادة؛

يسعدني ويشرفني أن أتقدم إليكم السيد الرئيس جون آش بِأَحَرِّ التَّهَانِيْ بمناسبة انْتِخَابِكم رئيسا للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكُلِّي ثِقَةٌ فيما ستَبْذُلُونه من جهود جَبَّارَةٍ ومساعٍ حَثِيثَة لتعزيز ما تم إنجازه من مكاسب، والعمل على تَرْسِيخ الأمن والسِّلْم الدوليَيْن، بُغْيَة إِرْسَاء نظام عالَمي تَتَمَتَّعُ فيه الْبَشَرِيَّة جَمْعَاء بالرَّخَاء والِاسْتِقْرَار والتقدم، وإني على يَقِين تام من أن ما لَمَسْناه فيكم من كفاءة وحِنْكَة سياسية وَتَجْرِبَة طويلة في أَرْوِقَة منظمتنا على رأس بعثة بلادكم الدائمة لديها، لِأَكْثَر من عِقْد من الزمن، كلها أُمُور مَكَّنَتْكُم بدون منافس من رئاسة هذه الدورة.

كما أود الإشادة بالجهود القَيِّمَة لسلفكم السيد فُوكْ جرميك، لما بَذَلَه من جهود مُوَفَّقَة، عَزَّزَت مبدأ الحوار بوصفه أداة فعالة للتشاور حول أَنْجَع الحلول للقضايا الدولية المطروحة، وكذلك تَعْزِيز دَوْرِ دولة القانون والحكم الرشيد وَدَعْم القضايا الأفريقية.

والشكر موصول لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، لما بذله، ولا يزال، من جهود جَبَّارَةٍ، سواء تعلق الأمر بالسلم والأمن الدوليَيْن أو العمل على تحقيق أهداف الألفية الإنْمَائِية أو التَّصَدِّي لظاهرة التَّغَيُّرِ الْمَنَاخِي والمجاعة والأمراض الفَتَّاكَة.

السيد الرئيس،

أثناء الخطاب الْقَيِّم الذي أَلْقَيْتُمُوه في الجمعية العامة، في شهر يونيو الماضي، بمناسبة انتخابكم لدورتها الثامنة والستين، والذي قَدَّمْتُم فيه برنامج عملكم الطَّمُوح لهذه الْمَأْمُورِيَّة والذي يأخذ بِعَيْن الاعتبار مشاركة المرأة والشباب والمجتمع المدني في جدول أعمال التنمية ما بعد 2015، وكذلك مكانة حقوق الإنسان ودولة القانون، ودور التعاون جنوب-جنوب، ومكانة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في أَجِنْدَة التنمية الْمُرْتَقَبَة، وهي مواضيع مهمة تذكر لكم فتشكر.

السيد الرئيس؛
أيها السيدات والسادة؛

لا شك أنه في العِقْدَيْن الأخيرين، حققت بعض الدول النامية - كما هو مُبَيَّن في تقرير التنمية البشرية (نهضة الجنوب) لسنة 2013، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تَحَوُّلا اقتصاديا كبيرا، إلا أن غالبية البلدان النامية، وخاصة الأقل نموا، ما زالت بعيدة كل البُعْد عن تحقيق أهداف الألفية الإنْمَائِيَّة. وبما أنه أصبح من شبه المؤكد، ونحن على أعتاب العام 2015، استِحَالَة بُلُوغ تلك الأهداف بالنسبة لأغلبية الدول النامية، وخاصة الأقل نموا، يَتَحَتَّمُ علينا اليوم وضْع خِطَطٍ وبرامج تأخذ في الحُسْبان إخْفَاقَات الماضي وتَحَدِّيَات المستقبل، وَتُحَضِّرُ تَحْضِيرا جَيِّدا لجدول أعمال التنمية ما بعد 2015. وفي هذا الصَّدَدِ نطالب الدول الغنية بالوَفَاء بِالْتِزَامَاتِها اتجاه الدول النامية، وذلك بالإسراع في تمويل برامج تنموية في هذه البلدان، كما نطالبها بوضع سياسة ملائمة تشرف عليها أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية والدول المانحة، وتتمحور حول ما يلي:

- ✓ دعم نظامَيْ الصحة والتعليم؛
- ✓ إلغاء الديون؛
- ✓ نقل التكنلوجيا الضرورية إلى هذه الدول؛
- ✓ تطوير التبادل التجاري بين دول الشمال ودول الجنوب؛
- ✓ إلغاء العوائق الجمركية على صادرات الدول النامية وخاصة الأقل نموا إلى أسواق دول الشمال؛
- ✓ تشجيع التعاون جنوب-جنوب والذي لا شك سَيُعَزِّزُ التعاون الاقتصادي بين أعضاء هذه المجموعة؛
- ✓ وَضْعُ آلِيَات دولية جديدة يُعْهَد لها بالسَّهَر والإشراف على التَّكَامُل الإقليمي وتَعْزِيز العلاقات بين بلدان الجنوب كما أشار إلى ذلك تقرير التنمية البشرية السالف الذكر، وتقوم بِتَسْهِيل تبادل المعارف والتجارب ونقل التكنلوجيا بين هذه الدول.

السيد الرئيس؛

تعمل حكومة بلادي - رغم مَحْدُودِية مواردها- بتعليمات ومتابعة مباشرة من فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد عبد العزيز على تحسين المستوى المعيشي للمواطن، وسعيا لتحقيق ذلك الهدف انتهجت حكومتنا سياسة تعليمية صارمة بدءا بإجبارية التعليم الأساسي وتعميمه، ومرورا بتقوية التعليم الثانوي وعصرنته، وانتهاءً بمجانية التعليم العالي وتنوع تخصصاته.

وفي هذا الإطار، تم تعميم التعليم الأساسي على جميع المدن والقرى تقريبا، وقد ساعدت على ذلك السياسة التي انتهجتها الحكومة للحد من ظاهرة التقري العشوائي، من خلال دمج بعض القرى ببعض.

أما فيما يخص التعليم الثانوي فقد أصبحت جميع مقاطعات البلاد تتوفر على إعداديات والبعض منها على ثانويات، مما سهل على سكان القرى النائية مواصلة تعليم أبنائهم في المرحلة الثانوية، كما تم إنشاء ثانويات للامتياز خاصة بالموهوبين من التلاميذ، قصد الاستفادة من مواهبهم وتوجيههم للتخصصات المرتبطة بحاجيات سوق العمل.

أما التعليم العالي فقد شهد هو الآخر قفزة نوعية، فقد تم الانتهاء مؤخرا من بناء المدينة الجامعية في نواكشوط، وفتحت جامعة للدراسات الإسلامية في الداخل، بالإضافة إلى أَرْبَعِ مدارس عليا متخصصة، هي: مدرسة المعادن، والمدرسة المتعددة الاختصاصات، ومدرسة التكوين الزراعي، ومدرسة الأشغال العامة، فضلا عن ذلك تم تعزيز كلية الطب ومدها بالوسائل الضرورية لتغطية العجز الحاصل في الكادر الطبي، علاوة على إنشاء أَرْبَعِ مدارس للصحة تُشْرِف على تَكْوِين مُمَرِّضِي الدولة وَالْفَنِّيِين الْعَالِيِين.

السيد الرئيس؛

تعتبر الصحة الرديف الأساسي للتعليم، وهي تشكل تحديا أساسيا للدول النامية ولبلدان القارة الأفريقية على وجه الخصوص، واعتبارا لذلك، رصدت الحكومة نسبة هامة من ميزانية الدولة لهذا القطاع الحيوي، وأنشأت برامج وطنية لمكافحة الأمراض الْفَتَّاكَة كمرض فُقْدَانِ الْمَنَاعَة الْمُكْتَسَب (الأيدز) والملاريا والسل، ودعما لهذا التوجه أنشئت أربع مستشفيات جديدة كاملة التجهيز في بعض مناطق الوطن، بالإضافة إلى بناء سبعين مستوصفا لتقديم العلاجات الأولية، ينضاف إلى ذلك بناء مستشفى متخصص لأمراض السرطان يعتبر من أكثر المستشفيات تطورا في المنطقة، كما يعمل قطاع الصحة بالتنسيق مع بعض هيئات الأمم المتحدة المتخصصة على تَنْظِيم حملات مُسْتَمِرَّة لِتَلْقِيحِ الأطفال دون سِنِّ الْخَمْسِ سنوات.

السيد الرئيس؛
أيها السيدات والسادة؛

إننا في موريتانيا، كأغلب الدول النامية، نعتمد على استيراد حاجياتنا التموينية من الأسواق الدولية، مما يثقل كاهل ميزان مدفوعاتنا ويجعل أسعار تلك المواد تخضع لتقلبات تلك الأسواق، ووعيا منها بتحمل المسؤولية، عمدت حكومتنا إلى انتهاج سياسة اقتصادية تهدف إلى التخفيف من تأثير العامل الخارجي، ففي القطاع الزراعي ساهمت تلك السياسة في توفير 60% من حاجيات البلد من مادة الأرز و37% من الحبوب الأخرى، كما أُدخِلَتْ مؤخرا زراعة مادة القمح وبدأت تعطي نتائج إيجابية، وفي السياق ذاته بدأت البلاد مشروعا لزراعة قصب السكر بغية توفير هذه المادة الأساسية محليا.

وبشكل عام عملت حكومة بلادي وتعمل في جميع القطاعات على توفير حياة كريمة لمواطنيها، وفي هذا الإطار تم إنشاء منطقة حرة في مدينة نواذيبو، العاصمة الاقتصادية لبلادنا وثالث مدينة من حيث عدد السكان، ، مما سيجعلها قطبا اقتصاديا كبيرا، سيَعُمُّ نفعه البلاد بشكل خاص والمنطقة بشكل عام.

وتعزيزا لدور الحكم الرشيد ومحاربة الفساد، فُعِّل دور كل من المفتشية العامة للدولة ومحكمة الحسابات، منذ تولي فخامة السيد الرئيس محمد ولد عبد العزيز مقاليد السلطة في البلاد، وقد ساهم ذلك في استرجاع مبالغ هامة إلى الخزينة العامة للدولة، كانت قد استعملت في بعض القطاعات دون وجه حق، وقد

أقيل بعض كبار مسؤولي الدولة تجسيدا لمبدء المكافأة والعقاب، كما عُزِّز دور اللجنة الوطنية للصفقات العمومية بحيث أصبحت الجهة الوحيدة التي تبت في صفقات الدولة، واضعة بذلك حدا لصفقات التراضي، مما انعكس إيجابا على تكافؤ الفرص أمام الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين.

كما أن الشفافية التي أصبحت تطبع اكتتاب الموظفين في جميع قطاعات الدولة، وذلك من خلال تنظيم مسابقات تتيح فرصا متكافئة لجميع المواطنين (مع ضمان المساواة بين الجنسين) خَالِقَةً بذلك أملا جديدا لدى الشباب، مما سيؤدي بلا شك إلى الرفع من التحصيل العلمي في البلد ويضع قطيعة نهائية مع عهود طويلة من المحسوبية والوساطة.

إن سياسة التقشف التي انتهجتها حكومتنا وتقليص ميزانية التسيير للقطاعات الحكومية وزيادة ميزانية الاستثمار ضمن الموازنة العامة للدولة، ساهمت كلها في التمويل الذاتي لأغلب المشاريع التنموية في البلاد. كما أنها - إضافة إلى بعض العوامل السالفة الذكر - عملت علي تخفيض نسبة البطالة التي أصبحت في حدود 10%، فضلا عن مساهمتها في زيادة نسبة النمو والتي من المتوقع أن تصل إلى أكثر من 6% بحلول نهاية العام الحالي، كما يأتي التحضير حاليا لإجراء الانتخابات النيابية والبلدية نهاية السنة الحالية ليعزز مسار الحكم الرشيد ويعطي للمواطن فرصة المشاركة في تحديد مستقبل بلاده ورسم مساراتها السياسية والاقتصادية.

السيد الرئيس؛

إن الحرص على تدعيم علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير، هي ثوابت في سياستنا الخارجية، ولذا فإننا من خلال فضائنا المغاربي، وعمقنا العربي الأفريقي، وإحساسنا بالمسؤولية اتجاه القضايا الدولية، نعمل على إفشاء ثقافة السلام وتشجيع الحوار والاحتكام إلى منطق العقل وتفعيل دور الدبلوماسية، بوصفها أداة لفض النزاعات وإخماد الحروب.

لقد بَذَلَ - ولا يزال - فخامة الرئيس، السيد محمد ولد عبد العزيز جهودا مضنية وهو على رأس مجلس السلم والأمن الأفريقي، من أجل حل بعض النزاعات في القارة الأفريقيّة، كالأزمات التي عرفتها كل من كوت ديفوار وليبيا ومالي، كما كان لحضوره المتميز في القمم شبه الإقليمية والدولية دورا بارزا في تعزيز السلم والأمن في العالم.

السيد الرئيس؛
أيها السيدات والسادة؛

شَعَرَتْ بلادنا مبكرا بخطورة الإرهاب وسَخَّرَت كل طاقاتها للتصدي له بوصفه ظاهرة خطيرة عابرة للحدود، وسبيلا لتحقيق ذلك الهدف عملنا على تحديث الجيش الوطني والرفع من مستواه وتزويده بكافة الوسائل اللوجستية والمادية، وهو ما انعكس إيجابيا على جاهزيته القتالية، وساهم في احتواء المد الجارف لظاهرة الإرهاب، والتي عانينا منها في السنوات الماضية بشكل مخيف، وهددت أمننا القومي، فضلا عن تهديدها لبعض البلدان المجاورة في وجودها.

السيد الرئيس؛

منذ عدة سنوات، تتعرض منطقة الساحل الأفريقي لانتشار شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكافة أنواعها، من تهريب للمخدرات والأسلحة، إلى الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، وصولا إلى اختطاف الرهائن. لذا فإننا نجدد دعوتنا للمجتمع الدولي لدعم دول هذه المنطقة للتصدي لهذه الظاهرة، والتي هددت مؤخرا دولة مستقلة عضوا في الأمم المتحدة في وجودها، مما بَيَّن أن دول الساحل لا يمكن أن تتصدي لهذا الخطر بمفردها.

وهنا جَدِيرٌ بالذكر أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وهذا واجبها، وقفت إلى جانب الشقيقة مالي منذ بداية أزمتها، فقد بادرت بفتح حدودها للأشقاء الماليين الذين لجأوا إلى أراضيها وما زالت تَحْتَضِنُ الأغلبية منهم إلى اليوم. كما احْتَضَنَتْ العاصمة نواكشوط في الأشهر الماضية، وبرعاية الحكومة الموريتانية، عدة جولات من المفاوضات بين الحكومة المالية المؤقتة وبعض الحركات الأزوادية، مما هيَّأ الجو المناسب لتوقيع اتفاق واكادوكو، الذي مَهَّدَ مؤخرا لإجْراء الانتخابات الرئاسية. وهنا ننتهز هذه الفرصة لِنُعَبِّرَ عن تهانينا الصادقة للشعب المالي الشقيق، آملين أن تكون تلك التحولات فاتحة عَهْدٍ جديد من الرخاء والأمن والتقدم لِلشَّقِيقَةِ مالي.

كما تدين بلادي بأقوى عبارات الإدانة الحادث الإرهابي الأثيم الذي تعرضت له العاصمة الكينية نيروبي مؤخرا وأودى بحياة عشرات الأبرياء.

السيد الرئيس؛

منذ أزيد من سنتين، تعيش بعض دول منطقتنا العربية، التي شهدت ما يسمي بِ"الرَّبِيعِ العربي"، حالة من عدم الاستقرار. وإن بلادي، احتراما منها لمبدإ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لَتُعَبِّرُ عن تضامنها الكامل مع شعوب هذه الدول.

وفي هذا الصدد تتابع بلادي بِحِرْصٍ وقَلَقٍ شَدِيدَيْنِ ما يجري في الجمهورية العربية السورية الشقيقة وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى الابْتِعَادِ عن العُنْف ونَبْذِ منْطِقِ التصعيد، وانْتِهَاج مَنْطِقِ الحوار لإيجاد حل سلمي يُجَنِّبُ الشعب السوري الشقيق مزيدا من الآلام والمآسي، مؤَكِّدِين في الوقت نفسه على وِحْدة وحُرْمة الْحَوْزَة الترابية السورية، آملين أن تُكَلَّلَ مهمة مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية السيد الأخضر الإبراهيمي بالنجاح. وعليه فأملنا كبير في التوصل إلى حل يوقف نَزِيف الدماء وزَهْقَ الأرواح وتدمير البنى التحتية وتَخْرِيب اقتصاد هذا البلد الشقيق.

كما نتطلع إلى أن تَتَمَكَّن كل من مصر واليمن وليبيا وتونس من إكْمال المراحل الانتقالية في كل منها، وإرساء مؤسسات ديمقراطية تَكْفُل لمواطنيها كافة الحقوق وتُوَفِّر لهم العيش الكريم في رخاء وازدهار.

السيد الرئيس؛
أيها السيدات والسادة؛

تتابع بلادي باهتمام قضية الصحراء الغربية وتؤكد دعمها لمساعي الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص، الرامية إلى الوصول إلى حل نهائي، شامل وعادل، يحظي بموافقة الطرفين، مما يُعَزِّزُ الأمن والسلم في المنطقة وَيُسَهِّلُ بناء مغرب عربي زاهر ومتقدم، خِدْمَةً لِتَطَلُّعَات شعوبه المشروعة.

السيد الرئيس؛

يعتبر النزاع العَرَبِي-الإسْرَائِيلي مصدرا لِلْعَدَاءِ وتهديدا للسلم والأمن في منطقة حساسة وحَيَوِيَة من العالم، على الرُّغْمِ من أن الإطار القانوني والشروط العامة لتَسْوِيَتِه تم تحديدها والتأكيد عليها على مَرِّ السنين في حِزْمَة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، كما أكدت على ذلك المبادرة العربية التي تَرْتَكِزُ في الأساس على مَبْدَء الأرض مقابل السلام من أجل تَسْوِيَةِ هذا النزاع الذي طال أَمَدُهُ.

وفي هذا الإطار نُرَحِّب بقرار الجمعية العامة رقم 67/19 الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 2012، والذي مَنَحَ فلسطين صفة "دولة مراقب غير عُضْو" في الأمم المتحدة، آملين أن يكون هذا القرار فاتحة عَهْدٍ جديد، يُنْصِفُ الشعب الفلسطيني ويَرُدُّ إليه حقوقه المشروعة، بقيام دولته المستقلة و الكاملة السيادة على حدود الرابع من يونيو "حُزَيْرَانْ" 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، لِيَضَع ذلك حدا لمعاناة هذا الشعب التي تناهز عُمْرَ منظمتنا. وحرصا على العدالة والمصداقية والإنصاف في التعامل مع طرفي النزاع، واحتراما لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة فإنه يجب على المجموعة الدولية أن تقوم بمسؤولياتها التاريخية اتجاه فلسطين. كما نجدد إدانتنا للحصار المستمر على قطاع غزة وما تَرْتَكِبُهُ الآلة العسكرية الإسرائيلية من قتل للمدنيين الفلسطينيين وتَدْمِيرٍ لمنشآتهم.

إننا نُعْلِنُ تَرْحِيبَنا بالجهود الْمَبْذُولَةِ مؤخرا من قبل الإدارة الأمريكية، بُغْيَةَ اسْتِئْنَافِ المفاوضات بين الطرفين، آملين أن تساهم في حصول الشعب الفلسطيني على أبسط حقوقه ألا وهو إقامة دولته المستقلة.

السيد الرئيس؛
السيد الأمين العام؛
السادة المندوبون؛
أيها السيدات و السادة؛

إن إِشَاعَة ثقافة السلام وَرُوحِ وقيم التَّسامح بين الشعوب والحضارات وَإِحْقَاقِ الحق ونشر العدل تُعْتَبَر - في نظرنا - أفضل السُّبُل لتحقيق السِّلْم والأمن في عالمنا. إن اتِّسَاع الْهُوَّةِ بين الفقراء والأغنياء، واخْتِلَالِ الْبُنْيَةِ الاقتصادية العالمية وغياب أَيَّةِ مُقَارَبَات لإِشَاعَة العدل والمساواة والإنصاف، كلها أمور ساهمت في تَزَايُدِ بُؤَرِ التَّوَتُّرِ وانْتِشَار ظاهرة التطرف والإرهاب.

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية تَرْفُضُ الإرهاب بكل أشْكَالِه، بقدر ما تَتَشَبَّثُ بِقِيَمِها الإسلامية السَّمْحَة التي تَنْبُذُ الْعُنْفَ. إن من واجب الأسرة الدولية أن تُفَكِّرَ - بشكل عاجل - في أسباب هذه الظاهرة وطُرُقِ مواجهتها من أجل اسْتِئْصَالِهَا من جُذُورِها وتَجْفِيفِ مَنَابِعِها.

إن الوَفَاء بِالإلْتِزَامَاتِ التي قَطَعَهَا المجتمع الدولي على نفسه إبَّانَ إنشاء هذه المنظمة الْمُوَقَّرة لن يَتَحَقَّقَ إلا إذا اسْتَفَادَت جميع شعوب العالم من الإمْكَانات المتاحة، وتم دعم جهود التنمية في الدول النامية، من أجل توفير الظروف المناسبة للعيش الكريم في كَنَفِ الحرية والمساواة، طِبْقاً لِلْأَهْدَاف النبيلة التي أُنْشِئَتْ من أجلها منظمة الأمم المتحدة.

والله ولي التوفيق

وأشكركم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته